

عملت **أمينة** 15 سنة في رعاية كبار السن، و بعد أن تعبت رجليها و أصبحت غير قادرة على العمل، هي الآن على وشك فقدان تصريح الإقامة (برميسو دي سجونو) ء **علي**، بعد ما عبر الصحراء والبحر الأبيض المتوسط مغامرا بحياته، تحصل على تصريح إقامة لأسباب إنسانية. نظام الاستقبال الذي ينبغي أن يستفيد منه اللاجئين وطالبي اللجوء بعد ستة أشهر فقط. ألقى به في الشارع من جديد. بعد ستة سنوات في إيطاليا، علي لم يجد أي منزل أو وظيفة. صعد **صبري** على سطح مركز التعريف و الطرد في كورسو برونليسكي للاحتجاج على قرار تسفيره إلى بلاده: تونس. و بالضبط تونس والجزائر مؤخرا اتفاقا مع إيطاليا للإعادة القسرية إلى الوطن لمن هو بدون وثائق و مسجون في مراكز اعتقال المهاجرين في إيطاليا.

هذه القصص تتحدث عن الظلم الذي يعانون منه الكثير من المهاجرون و المهاجرات في هذا البلد بسبب قوانين الهجرة التي سنت من طرف كل الحكومات، اليسارية منها و اليمينية، منذ زمان التسعينات. وبسبب هذه القوانين ، المهاجر يمكن أن يقيم بشكل قانوني في إيطاليا إلا إذا لديه عقد عمل. أما كل من طردته شركته بسبب الأزمة أو يعمل بدون عقد (بالأسود) فهو يعتبر خارج عن القانون. ويعتبرون خارجين عن القانون أيضا أطفال المهاجرين من دون وثائق الذين ولدوا أو كبروا في إيطاليا، إذا لم يجدوا عملا، مباشرة بعد بلوغهم سن الرشد ، وكذلك يعتبرون جميع اللاجئين الذين تم رفض طلبهم لجوءهم لسبب أو آخر.

وقد رافق صدور هذه القوانين على مر السنين بدعاية عنصرية متزايدة، تصف المهاجر كالغريب، والمشتبه فيه جنائيا، بهدف وحيد و هو تبرير تهميشه اجتماعيا واستبعاده من أي نوع من الحماية ، و هذا لتسهيل استغلاله في حقول الجنوب و في المقاولات و التعاونيات في الشمال. لأن البديل الوحيد الذي لديه هو السجن والترحيل القصري.

التشبيه بين الإجرام والمهاجر يصبح المعيار الأساسي لسياسات الهجرة مع بدء تطبيق مجموعة القوانين الأمنية (باكيو سيكوريتسا)، 24 يوليو 2008 ، والذي يغير بشكل لا رجعة فيه سياسات الهجرة إلى مسألة أمنية بحثة، لأنه يزيد من قوة الشرطة ، ومطاردة المهاجرين غير الرسميين، عسكرة الحدود، و الطرد و الرفض في عرض البحر ومعهم اللامبالاة من طرف السياح أمام جثث المهاجرين على ضفاف الساحل الإيطالي.

الدولة العنصرية وتهميش المهاجرين ترتبط ارتباطا مباشرا مع سياسات الاستغلال الوحشي للعمال. تحتاج المقاولات و الشركات اليد العاملة المهاجرة، ويفضل ذلك إذا حصل بعيدا عن الحقوق والضمانات القانونية، من أجل أن تكون قادرة على المنافسة في السوق العالمية. و يستند الانتاج الاقتصادي الإيطالي بمقدار 17.5 ٪ على العمل غير القانوني. فيصبح واضحا اذا علمنا هذا أن جعل أوراق إقامة المهاجرين مرتبطة بعقد العمل ، ليس إلا وسيلة لتأمين السيطرة عليهم.

المقاومة السياسية والاجتماعية لهذه الانتهاكات وسيلة للإعادة بناء شبكات من العلاقات والتضامن المناهضة للعنصرية التي تنمو من الأسفل، من الاعتراف بالتجربة المشتركة في انعدام العمل الآمن، لمعارضة الفاشية والعنصرية السائدة ، التي نرى أعراضها في الشوارع كل يوم. استعادة السيطرة على الحي كفضاء اجتماعي مفتوح، يبدو لنا الجواب الاجتماعي و السياسة الوحيد الممكن. السياسات الأمنية ما هي إلى مثل تدهور المدن ، يمكن محاربتهم عن طريق ملء الشوارع بالحياة الجماعية، و المشاركة ، والمحتويات المناهضة للعنصرية. لذلك نحن نعلن عن سلسلة من المبادرات في أنحاء مختلفة من المدينة. للإثبات بان الحي يمكن و يجب أن يعيش مع و لأجل سكانه، إيطاليين كانوا أم أجانب. لأن الأحياء تصبح غير آمنة أو خطيرة لما تكون شوارعها مهجورة و مساكنها وظيفتها الوحيدة إيواء السكان في انتظار يوم عمل جديد.

لقاء جماهيري في ساحة مدامة كريستينا

سان سلفاريو تورينو

يوم الأحد 7 نوفمبر 2010

على الساعة 4 مساء